العرب
الجمعة 2021/06/18
السنة 44 العدد 12093

قمّة بايدن – بوتين والورقة السوريّة

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ليس لدى روسيا ما تبيعه إلى الأميركيين. لذلك، لا فائدة تذكر من القمة التي انعقدت بين جو بايدن وفلاديمير بوتين في جنيف. كل ما لدى روسيا بضاعة، يمكن وصفها بالكاسدة، في غياب القدرة على لعب أي دور إيجابي في أي منطقة من العالم، خصوصا في الشرق الأوسط وفي سوريا حيث وضعت روسيا نفسها في خدمة سياسة لا أفق لها، لجأت إليها إيران.

تقوم السياسة الإيرانية على فكرة تدمير الدول العربية الواحدة تلو الأخرى ومجتمعات هذه الدول. هذه السياسة هي السياسة المتبعة في سوريا التي تزداد تفتّتا يوما بعد يوم. ليس معروفا إلى اللحظة لماذا الإصرار الروسي على السير في هذه السياسة الإيرانية. هل يساعد ذلك في ابتزاز الولايات المتحدة في لعبة كان يفترض بالمقيم في الكرملين الاقتناع بأنّها انتهت منذ أكثر من ثلاثة عقود، أي منذ سقوط جدار برلين في تشرين الثاني – نوفمبر 1989.

أخطر ما في الأمر أن روسيا ارتضت أن تكون في خدمة إيران التي لم تجد ما تفعله بغية تخفيف الضغوط الأميركية عليها سوى الذهاب إلى الصين وعقد «اتفاق استراتيجي» معها

ليس معروفا بعد ما الذي قدمته روسيا من إيجابيات في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة أو قبلها. كلّ ما يمكن قوله إنها لم تتوقف عن الحلم باستعادة أمجاد الاتحاد السوفياتي. يعتقد بوتين أنّ مجرّد امتلاك ترسانة نوويّة يعتبر كافيا كي تكون بلاده لاعبا أساسيا في الساحة الدولية في وقت يحصل فيه تغيير في التوازنات الدوليّة في ضوء صعود الدور الصيني. استوجب هذا الصعود الصيني تجديد التفاهم بين الدول الأوروبية وأميركا من أجل مواجهة ما يعتبره الجانبان "خطرا صينيّا".

في كلّ الأحوال، كشف بوتين منذ دخل الكرملين أنّه عاجز عن فهم المشكلة الحقيقيّة التي عانت منها روسيا دائما، حتّى في أيّام الاتحاد السوفياتي. تكمن هذه المشكلة في غياب القدرة على تقديم نموذج قابل للتصدير. لم ينجح الاتحاد السوفياتي في أي مكان في العالم. باع العرب الأوهام. لعب دوره في إيصالهم إلى هزيمة 1967. في النهاية، لم تستطع مصر التقدّم واستعادة أراضيها المحتلّة إلّا بعد تخلّص أنور السادات من عقدة الاتحاد السوفياتي وطرده الخبراء السوفيات من مصر في العام 1972، أي قبل سنة من "حرب أكتوبر" في خريف العام 1973. لو لم يتخلّص أنور السادات من عقدة الاتحاد السوفياتي، لكانت سيناء لا تزال محتلّة إلى الآن ولكانت قناة السويس ما زالت مغلقة. فهم أنور السادات العالم على حقيقته. فهم خصوصا ما هي موازين القوى التي تتحكّم بالعالم. تخلّى السادات عن تفكير الضابط الريفي الذي تحكّم بجمال عبدالناصر الذي لم يفهم، للأسف، في أيّ وقت أنّ العداء لأميركا والغرب لا يخدم مصالح مصر بمقدار ما يخدم إسرائيل التي أراد محاربتها.

كما في الماضي، لا تستطيع روسيا في أيّامنا هذه تقديم شيء إيجابي. في النهاية، رعت النظام السوري منذ ما يزيد على سبعين عاما. النتيجة أن الجولان محتلّ منذ العام 1967، عندما كان حافظ الأسد وزيرا للدفاع.

لا وجود لمنطق يدفع روسيا إلى دعم إيران في سوريا. هناك من يقول إنّ هناك تنافسا بين "الجمهورية الإسلامية" وروسيا في سوريا. يبدو أن مثل هذا التصوّر غير صحيح. يدلّ على ذلك الدعم الروسي للانتخابات الرئاسية السورية التي أبقت بشّار الأسد رئيسا، ولو صوريا، بناء على رغبة إيران. كان يفترض في روسيا الامتناع عن اتباع سياسة سورية تخدم نظاما أقلّويا، أقل ما يمكن قوله عنه إنّه في خدمة الإيراني من منطلق طائفي ومذهبي ولا شيء آخر غير ذلك. لكنّها لم تفعل. على العكس من ذلك، رضخت لإيران. تدلّ على ذلك الجهود المستمرّة التي تبذلها طهران لإجراء تغيير ديموغرافي في سوريا في مناطق مختلفة من البلد. ليس معروفا أين مصلحة روسيا في استعداء الأكثريّة السنّية في سوريا. هذه الأكثريّة لن تتغيّر بغض النظر عن الجهود المستمرّة التي يبذلها النظام والميليشيات الإيرانية بهدف خلق أمر واقع جديد على الأرض السورية، إنّ عن طريق التهجير أو عن طريق الاستملاك لأراض سورية.

في العام 2015، خسر النظام السوري، حليف "داعش"، حربه على الشعب السوري. خسرها على الرغم من كلّ الدعم الذي وفرته له إيران عبر ميليشياتها المذهبيّة اللبنانيّة والعراقية والأفغانية. هبّت روسيا لنجدة النظام ولعب دور أكبر في تدمير المدن السوريّة العريقة، بما في ذلك حلب. وسّعت روسيا قاعدة حميميم قرب اللاذقيّة واستخدمتها منطلقا للدفاع عن النظام وإيران بهدف إبقاء بشّار الأسد في دمشق.

لا وجود لمنطق للسياسة الروسيّة في سوريا. لم تكن سوريا ورقة روسية في القمّة التي جمعت بين بايدن وبوتين. كلّ ما في الأمر، أن روسيا في خدمة إيران في سوريا وغير سوريا.

ثمّة حاجة إلى مراجعة في العمق للسياسة الروسيّة التي تقوم على الجمود وعلى دعم الدكتاتوريات في مختلف أنحاء العالم. أخطر ما في الأمر، أن روسيا ارتضت أن تكون في خدمة إيران التي لم تجد ما تفعله بغية تخفيف الضغوط الأميركية عليها سوى الذهاب إلى الصين وعقد "اتفاق استراتيجي" معها...

هل مثل هذه المراجعة ممكنة؟ لا جواب عن مثل هذا السؤال. الأمر الواضح أن روسيا لا تريد أن تتعلّم من تجارب الماضي القريب، بما في ذلك تجربة الاتحاد السوفياتي الذي انهار لأسباب اقتصاديّة قبل أيّ شيء آخر. ليس ما يدلّ على أن روسيا في عهد بوتين قادرة على تحسين الاقتصاد الروسي بأي شكل. لم ير أشخاص زاروا البيوت في مختلف المدن الروسيّة أي منتج روسي داخل هذه البيوت. هذا ما يؤكّد فشل بوتين الذي يحتاج اليوم قبل غد إلى الخروج من عقدة القوّة العظمى التي كان عليها الاتحاد السوفياتي.

مثل هذا الخروج من تلك العقدة يمكن أن يؤمّن نجاحا لقمّة مع رئيس أميركي يمتلك تجربة طويلة في الشؤون الدوليّة ويعرف كثيرا عن روسيا وأوراقها المضحكة، من بينها الورقة السوريّة على سبيل المثال وليس الحصر.

عودة الدبلوماسية إلى الشرق الأوسط

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

أرهقت الصراعات والنزاعات والتوترات المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية العديد من الدول الكبرى والصغرى. وسواء وصل الرئيس الأميركي جو بايدن إلى السلطة أو لم يصل كانت هذه الحقبة ستشهد تراجعا وتحل مكانها الدبلوماسية التي ظهرت ملامحها عمليا في اللقاء الأول بين بايدن والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في جنيف، الأربعاء، والذي عزز فكرة الحوار بين الجانبين.

عقب مرحلة من الفوران شهدتها المنطقة كان من الضروري أن تبدأ الأطراف المنخرطة في تفاصيلها، بشكل مباشر أو غير مباشر، الاستعداد لتبريد السخونة، فمن الصعوبة مواصلة الغليان في منطقة لدى قوى كبرى مختلفة مصالح فيها عجزت عن تحقيقها كاملة بالحرب، بل البعض بات على وشك موقف حرج من الاستنزاف المادي والمعنوي بسبب الانتشار الواسع للصراعات.

ظهرت مكونات الليونة في التعامل مع بعض الأزمات الإقليمية منذ نحو عامين، أي قبل مجيء بايدن إلى البيت الأبيض، عندما تأكدت قوى عديدة أن اتساع رقعة الحروب يمكن أن يحرق الأخضر واليابس ويفتح الطريق أمام قوى عديدة للحصول على مكاسب لم تكن تحلم بها من قبل.

بدأ يتواتر الحديث عن تسوية واجبة للأزمة السورية في جنيف، وجرى وضع بذرة للحل السياسي في ليبيا عبر مؤتمر برلين الأول، ولم يعد الوضع العراقي وهيمنة إيران عليه مريحا لعدد من القوى الإقليمية والدولية، وأخذ التضخم الذي عاشته طهران في المنطقة يثير مخاوف قوى متعددة، وأصبحت الأزمة في اليمن تدور في حلقات مفرغة وتداعياتها تمثل ضغطا على قوى رئيسية، الأمر الذي جعل الكثير من أطرافها تؤيد السير نحو الحل ودعم التوجهات الدبلوماسية.

عجزت القوى التي أيدت تغذية الصراعات في منطقة الشرق الوسط من خلال مساعدة الثورات والاحتجاجات والانتفاضات في بعض الدول عن جني مكاسب استراتيجية كبيرة، وربما هيّأت المجال لقوى مناوئة لتكبيدها خسائر باهظة، بما فرض الميل للعمل على تسكين النزاعات، وغض الطرف عن الأهداف التي جرى وضعها.

يمكن وضع المرونة الظاهرة في الخطاب التركي الإقليمي في خانة دعم الحلول الدبلوماسية، ووضع المصالحة الخليجية والمصرية مع قطر في السياق ذاته.

أخفقت الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها بالحروب المستمرة والمتقطعة، واستغلت طي صفحة الرئيس السابق دونالد ترامب في السعي للوصول إليها عبر الأدوات الدبلوماسية، لأن فكرة انسحابها التام من الشرق الأوسط تمثل تهديدا قويا لمصالحها.

وتغري أيضا قوى منافسة على إعادة ضبط المنطقة بالطريقة التي تحقق أهدافها على حساب النفوذ التقليدي لواشنطن، ما يؤثر على وضعية حلفائها الذين قد يجدون أنفسهم حيال واقع يفرض عليهم البحث عن أصدقاء جدد أقوياء.

تختبر الإدارة الأميركية المنهج الدبلوماسي وتعيد التعامل مع مشكلاته وفقا لمعطياته، فهي لجأت إلى الدخول في تفاهمات مع روسيا لحل العقد المتراكمة في كل من الأزمة السورية والأزمة الليبية، والتلميح بضخ دماء في عروق المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وتسريع خطوات التسوية في الأزمة اليمنية المستعصية.

ولجأت إلى إيجاد حلول سياسية مع خصومها والدول التي كادت ستدخل معها في خصومة، وانحنت لبعض العواصف التي ظهرت مؤشراتها في الأيام الأولى لدخول بايدن البيت الأبيض، فغلبت الحوار الدبلوماسي مع السعودية، وتحاول إيجاد قواسم مشتركة مع كل من مصر وتركيا، وتخلت عن الميول الصدامية السابقة مع إيران.

تعد الدبلوماسية هي الوسيلة الفعالة لحل الكثير من الصراعات، لأن استمرارها بالوتيرة التي كانت تسير عليها يضاعف من التعقيدات التي تحول دون الجلوس على الطاولة، لكن المشكلة التي تواجه الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي وجدت في التسويات بابا لتجاوز بعض الأزمات أن هناك أوضاعا تفرض توازنات جديدة.

حفلت المرحلة الماضية بصعود قوى غير منظمة تتمثل في حركات وجماعات وتنظيمات وجدت نفسها في قلب الأحداث، ولعل الحالة الليبية تعدّ نموذجا يمكن القياس عليه في دول أخرى، حيث أفرزت الأزمة كيانات أصبح من الصعوبة السيطرة عليها، ويفضي الوصول لذلك إلى الدخول في مساومات وصفقات قد ينجم عنها دفع ضريبة.

هذه واحدة من الانعكاسات الخطيرة التي خلفها انتشار العبث في الشرق الأوسط، والذي لعبت فيه قوى مختلفة دورا في تفاقمه وزيادة حدته للدرجة التي تحتاج إلى دبلوماسية مزدوجة، إحداها تضم الأطراف الرئيسية الظاهرة، والثانية تتعامل مع قوى خفية وجدت ملاذات وحصلت على وسائل دعم جعلتها عنصرا مؤثرا يصعب تجاهله.

العودة إلى الدبلوماسية من خلال الإدارة الأميركية بداية لمن يريد تصويب مسارات منطقة عاشت فوق براكين لا يزال بعضها بحاجة إلى إرادة قوية لوضع حد للفوضى التي تحولت إلى هدف

لم تكن التوترات التي حفلت بها المنطقة قادرة على الاستمرار فترة طويلة، لأن عددا من اللاعبين أصابه الإرهاق والتعب وغير قادر على مواصلة دوره، والمعادلات التي خطط لرسم معالمها على الأرض في بعض الدول لم تصل إلى غرضها، فمشروع الإسلام السياسي الذي عملت قوى عدة على تعميمه أصيب بنكسة لم يفق منها حتى الآن، بل أدت روافده السلبية إلى إدخال تعديلات على الكثير من أركانه الأساسية.

كانت العودة إلى الدبلوماسية مسألة عملية، فعندما تصل قوة كبرى مثل الولايات المتحدة إلى نقطة تشعر فيها بالعجز من المهمّ أن تحدث استدارة، فحتى لو استمر دونالد ترامب وكسب الانتخابات لم يكن ليواصل طريقه، لأن الفترة التي صعد فيها منحته الفرصة لتجربة منهجه، وكادت ترتد نتائجه على المصالح الأميركية في العالم.

أعاد جو بايدن الحيوية للمؤسسة الدبلوماسية بصورة لقيت ارتياحا لدى العديد من القوى التي بدأت تتعامل معها باعتبارها مدخلا جيدا لإعادة التوازن في النظام الدولي بعد أن اختلت جملة من هياكله القادرة على منع الانفلات، بالتالي سوف تغيب العشوائية التي ظهرت في تصورات البعض في التعاطي مع بعض قضايا الشرق الأوسط.

تبدو العودة إلى الدبلوماسية من خلال الإدارة الأميركية وغيرها واحدة من البدايات الدقيقة لمن يريدون تصويب مسارات منطقة عاشت نحو عشر سنوات فوق براكين وعواصف لا يزال بعضها بحاجة إلى إرادة قوية لوضع حد للفوضى التي تحولت إلى هدف لدى عناصر كثيرة.

وضعت قمة جنيف بين بايدن وبوتين أولى المؤشرات الجادة لتغليب الدبلوماسية في حل الأزمات الدولية، لكن إفرازاتها سوف يتم اختبارها في بعض الأزمات المركزية، مثل سوريا وليبيا وإيران، والتوصل إلى تفاهمات قابلة للتطبيق هو الذي يشير إلى أي حد يمكن أن تكون الحلول السياسية بديلة عن نظيرتها العسكرية.